الأمم المتحدة

A/63/L.25

الجمعية العامة

Distr.: Limited
11 November 2008
Arabic
Original: English

الدورة الثالثة والستون

البند ١٠٧ من جدول الأعمال

متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية

إسبانيا وإندونيسيا وآيسلندا والبرازيل وبنن وبيرو وجمهورية تترانيا المتحدة وسويسرا وغواتيمالا وفنلندا وكندا ومدغشقر والمكسيك والنرويج ونيجيريا وهندوراس: مشروع قرار

التمكين القانوني للفقراء والقضاء على الفقر

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي[(١)]،

وإذ تشير أيضا إلى إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية[(٢)]، وتوافق آراء مونتيري للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية[(٣)] وخطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (''خطة جوهانسبرغ للتنفيذ'')[(٤)]؛

(١) انظر القرار ١/٦٠.

(٢) انظر القرار ٢/٥٥.

(٣) تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٤) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس – ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.A.1 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ٢، المرفق.

121108 121108 08-59825 (A)

وإذ تؤكد من جديد أهمية تحقيق الأهداف الإنمائية والأهداف المتفق عليها في المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية،

وإذ تدرك أن تمكين الفقراء أمر لا غنى عنه للقضاء الفعال على الفقر والجوع،

وإذ تؤكد من جديد أن سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي أمر لا غنى عنه لتحقيق النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة والقضاء على الفقر والجوع،

وإذ تؤكد من جديد أيضا أن كل بلد مسؤول مسؤولية رئيسية عن تنميته، وأنه ينبغي التشديد على دور السياسات والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية في تحقيق التنمية المستدامة، وإذ تعترف بضرورة استكمال الجهود الوطنية ببرامج وتدابير وسياسات عالمية داعمة بهدف زيادة فرص التنمية أمام البلدان النامية، مع مراعاة الظروف الوطنية وكفالة احترام الملكية والاستراتيجيات والسيادة الوطنية،

١ - **تحيط علما** بالتقرير النهائي للجنة التمكين القانوني للفقراء، المعنون ''تسخير القانون لصالح الجميع''[٥] إسهاماً في المناقشات الجارية بشأن تمكين الفقراء؛

٢ - **تطلب** من الأمين العام أن يقدم تقريرا إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والستين عن القضايا التي تتناولها لجنة التمكين القانوني للفقراء وأن يتقدم بالتوصيات المناسبة، في إطار البند المعنون ''القضاء على الفقر وقضايا إنمائية أخرى''.

---

(٥) نيويورك، لجنة التمكين القانوني للفقراء وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٨.